



الرقم : ٢٠١٨ / ٧٥٦
التاريخ : ١٤٤٥ هـ / ٢٦ / ٢٣ م
الموافق : ٢٠٢٣ / ١١ م

تعليم الى شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال المرخصة في المملكة

تحية طيبة وبعد،،،

استمراراً للدور الرقابي الذي يضطلع به البنك المركزي الاردني في الحفاظ على سلامة قطاع شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال ونراحته تعاملاته، وایماناً منه بأهمية تعزيز مستوى فهم القطاع لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهه وأهمية وضع ضوابط واجراءات أكثر كفاءة وفعالية وذلك في إطار الجهود المبذولة لتطبيق المنهج المستند على المخاطر (RBA) في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولدى تحليل البيانات الواردة في نماذج البيانات الإحصائية المزودة لنا من قبلكم والمعدة على أساس البيانات المالية كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١، تبين أن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتصلة جاءت بشكل عام بمستوى (متوسط)، وأن مخاطر إخفاء المستفيد الحقيقي واستغلال الشخصيات الاعتبارية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى القطاع جاءت بمستوى (متوسط) وتتفاصيل هذه المخاطر مبينة في الجدول (المرفق).

منوهين في هذا الصدد إلى ضرورة تفعيل سياسات وإجراءات العمل لديكم فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز إجراءات الحاكمة المؤسسية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وتكثيف الموارد المالية والبشرية لديكم بالإضافة إلى تحسين إجراءات تحديد وتقييم مخاطر غسل

الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بعملائكم من الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية والمستفيدين

ال حقيقيين منها، ووضع تدابير العناية الواجبة المناسبة عند التعامل معها.

كما يجب العمل على تعزيز بيئة مؤسسية وأنظمة فعالة لتزويدنا بمعلومات دقيقة وكافية ومحذثة

تعلق بنشاط مؤسستكم خلال الأعوام القادمة وبما يضمن خلو نماذج البيانات الإحصائية من الأخطاء

والالتزام بمواعيد تسليمها.

ومشيرين إلى ضرورة أن يتمأخذ نتائج تحليل المخاطر القطاعية بعين الاعتبار عند إجراء التقييم

الذاتي (Self-Assessment) لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بكم.

ومؤكدين على أن البنك المركزي الأردني سيتابع عن كثب وبشكل مستمر مستوى التقدم المحرز من قبلكم

بالخصوص، الأمر الذي يستدعي إيلاء هذا الجانب الأهمية الازمة والعمل على تصويب ومعالجة أي قصور

لديكم في هذا الصدد، تفادياً لتطبيق أي من الاجراءات المنصوص عليها في التشريعات النافذة ذات العلاقة.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المحافظ

د. عادل الشركس

ملحق (١): نتيجة تقييم المخاطر المتصلة لمقدمي خدمات الدفع اعتماداً على البيانات كما في ٣١/١٢/٢٠٢٣

البلد	متوسطة	منخفضة
مخاطر العملاء	<ul style="list-style-type: none"> ▪ العملاء الأفراد غير المقيمين ▪ الأشخاص السياسيون ممثلي المخاطر (المحليين والأجانب). ▪ الأشخاص المعنويون الأجانب ▪ العملاء من الترتيبات القانونية بما في ذلك الوقف (عام أو خاص) حسابات الهيئات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح- (المحلية والأجنبية). ▪ أصحاب الأعمال والمهن غير المالية- (المحامون، المحاسبون القانونيون، تجار العقارات، وتجار المعدن الثمينة والأحجار الكريمة). ▪ العملاء الخاضعين للعناية الواجبة المبسطة ▪ العملاء من الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية الذين لديهم هيكل ملكية وسيطرة معقدة ▪ العملاء من الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية الذين يكون المستفيد الحقيقي النهائي منهم هو جهة حكومية محلية أو أجنبية ▪ العملاء الذين كان المستفيد النهائي منهم من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر سواء المحليين أو الأجانب ▪ العملاء الذين قاموا بتأسيس علاقات عمل من خلال الوسطاء المهنيين مثل المحامين ومقدمي خدمات إنشاء الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية ▪ العملاء من الأشخاص الاعتباريين الذين يكون في هيكل ملكيتهم مساهمون اسميون مرشحون رسميون أو غير رسميون ▪ العملاء من الأشخاص الاعتباريين الذين يكون في هيكل ملكيتهم مدراء اسميون مرشحون رسميون أو غير رسميون ▪ العملاء من الأشخاص الاعتباريين الذين يكون في هيكل ملكيتهم أصحاب أسهم لحامليها والضمانات المتعلقة بها 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ العملاء الأفراد المقيمين ▪ الأشخاص المعنويون المحليين
مخاطر المناطق الجغرافية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ المناطق الحدودية (المفرق ، معان) ▪ المناطق الحدودية- (الرمثا، الأزرق) ▪ منطقة المينا- سوريا (العملاء والمدفوعات/الحوالات) ▪ منطقة المينا- العراق (العملاء والمدفوعات/الحوالات) ▪ منطقة المينا- دول أخرى مرتفعة المخاطر (مثل اليمن وإيران) (العملاء والمدفوعات/الحوالات) ▪ الدول الخاضعة لعقوبات الأمم المتحدة (العملاء والمدفوعات/الحوالات) ▪ العملاء من الشخصيات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية التي ينتمي أي من المستفيدين الحقيقيين منها إلى دول خاضعة لعقوبات الأمم المتحدة ▪ الدول المدرجة ضمن القوائم الصادرة عن مجموعة العمل المالي (العملاء والمدفوعات/الحوالات) ▪ مراكز الأوفشور (العملاء والمدفوعات/الحوالات) ▪ العملاء من الشخصيات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية التي ينتمي أي من المستفيدين الحقيقيين منها إلى دول ملاذات ضريبية (offshore) أو التي تعتبر ذات مخاطر مرتفعة لعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب ▪ مراكز الأوفشور-العملاء الذين يقومون بشكل دوري بإرسال الأموال أو استلامها من دول ذات ضرائب منخفضة أو مراكز التجارة أو التمويل الدولية وغيرها ▪ عملاء المؤسسة من الشخصيات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية الذين تم تأسيسهم أو تشكيلهم في دول لا تشرط الإبلاغ عن المستفيدين الحقيقيين في سجل مركزي خاص بالمستفيد الحقيقي 	

البلد	متوسطة	منخفضة
مُنظَّمٌ وَآمنٌ	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الحالات الداخلية الواردة من عملاء آخرين (Off Us) ▪ الحالات الخارجية (الصادرة والواردة) ▪ خدمات التحصيل- نقاط البيع مفتوحة الاستخدام (خارج المملكة) و مقيدة الاستخدام (داخل المملكة) ▪ خدمات التحصيل- أجهزة الصراف الآلي (بطاقات صادرة من خارج وداخل المملكة) ▪ خدمات التحصيل- موقع تجارة إلكترونية (داخل وخارج المملكة) ▪ أدوات الدفع المدفوعة مسبقاً- مقيدة الاستخدام (المحلية) ومفتوحة الاستخدام (العالمية) ▪ أدوات الدفع الدائنة - مفتوحة الاستخدام (العالمية) ومقيدة الاستخدام (المحلية) ▪ تسديد قيم الحالات الخارجية والداخلية من خلال نظام إي فوائركم الإلكتروني من خلال إي فوائركم 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الحالات الداخلية بين عملاء الشركة (On Us) ▪ الحالات الداخلية الصادرة لعملاء آخرين (Off Us) ▪ أدوات الدفع المدفوعة مسبقاً- مفتوحة الاستخدام (العالمية) ▪ دفع الفواتير من خلال نظام إي فوائركم ▪ شحن المحافظ الإلكتروني من خلال إي فوائركم
مُنظَّرٌ وَقُوَّاتٌ تَنْزَلُ	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الخدمات المقدمة عبر الانترنت ▪ الخدمات المقدمة عبر الهاتف النقال ▪ الخدمات المقدمة عبر نقاط البيع (POS) ▪ الوكالء المحليين الأكثر تنفيذاً لحركات السحب النقدية- شركات الصرافة والمؤسسات المالية الأخرى 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الخدمات المقدمة عبر الإنترنت ▪ الخدمات المقدمة عبر الهاتف النقال ▪ الخدمات المقدمة عبر نقاط البيع (POS) ▪ الوكالء المحليين الأكثر تنفيذاً لحركات السحب النقدية- شركات الصرافة والمؤسسات المالية الأخرى

ملحق (٢): نتيجة تقييم المخاطر المتصلة لمديرى أنظمة الدفع اعتماداً على البيانات كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١

البند	متوسطة	منخفضة
مخاطر العملاء	▪ البنوك المحلية ▪ البنوك الأجنبية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ البنوك الأجنبية ▪ شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال (المحلية، والأجنبية) ▪ شركات الصرافة (الأجنبية، المحلية) ▪ شركات الصرافة المرخصة كمدير نظام دفع ▪ شركات الصرافة الغير مرخصة كمدير نظام دفع ▪ مفوترین وتجار (المحليين قطاع حكومي ، محليين قطاع خاص ، محليين موقع تجارة إلكترونية ، محليين جمعيات خيرية ، محليين هيئات ذاتية التنظيم ، أجانب ، مؤسسات مالية أخرى محلية ، مؤسسات مالية أخرى أجنبية) ▪ جهات منشأة بمحض قوانين خاصة (ما عدا الهيئات ذاتية التنظيم) ▪ أنظمة دفع إلكترونية عالمية لتقديم خدمات الدفع ▪ أنظمة دفع إلكترونية عالمية لتقديم خدمات التحويل
مخاطر المناطق الجغرافية		<ul style="list-style-type: none"> ▪ العمليات المقدمة داخل الأردن ▪ مناطق المينا- سوريا ▪ مناطق المينا- العراق ▪ مناطق المينا- دول أخرى مرتفعة المخاطر مثل (اليمن وإيران) ▪ الدول الخاضعة لعقوبات الأمم المتحدة ▪ الدول المدرجة على القوائم الصادرة عن مجموعة العمل المالي ▪ مراكز الأوفشور
مخاطر المنتجات والخدمات		<ul style="list-style-type: none"> ▪ الدفع والتحصيل الإلكتروني للأموال- (العمليات الأجنبية، المحلية) ▪ التحويل الإلكتروني للأموال(العمليات المحلية، الأجنبية)